

محاضرة العادات والضبط الاجتماعي

ماستر علم النفس الاجتماعي 1

الضبط الاجتماعي Le Control Social

ظهر الضبط الاجتماعي في القرن التاسع عشر، ويعتبر العلامة ابن خلدون أول من نوه بفكرة الضبط الاجتماعي في مقدمته على اعتبار أن الإنسان مدني بطبعه، إلا أن ميوله العدوانية تستدعي ضبطاً لسلوكه. كما ظهر الضبط الاجتماعي على يد أوجست كونت حسب ما ذهب إليه بعض العلماء عندما أشار إلى أهمية الدراسة الاجتماعية للنظام الاجتماعي والدور الذي يمارسه الدين والأخلاق والمعرفة في تدعيم النظام، بينما أشار دوركايم إلى فكرة الضبط من خلال دراسته للرموز الجمعية والقيم والمثل والنظم الأخلاقية والسياسية والقانونية التي تعتبر قواعد للسلوك، كما ذهب سمنر Sumner إلى دراسة الضبط الاجتماعي من خلال تناوله للعادات والتقاليد والعرف في كتابه الطرق الشعبية.

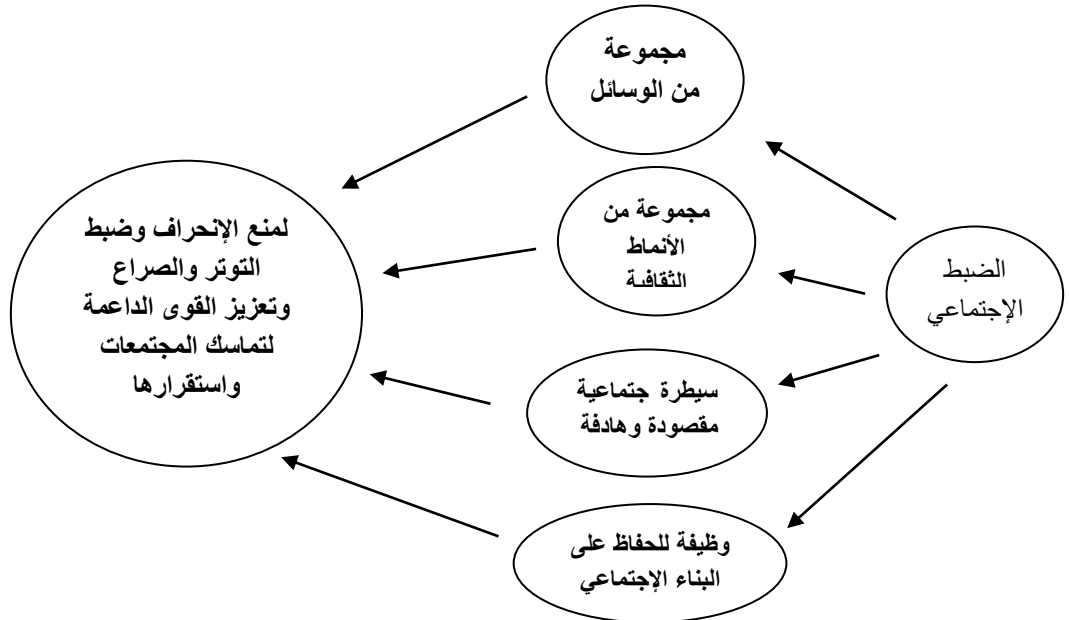
وفي بداية الخمسينات ساهم بارسونز Parsons في مفهوم الضبط الاجتماعي إذ اعتبره وسيلة فعالة لتحقيق التوازن داخل النسق الاجتماعي، وفي نهاية الستينات عرف المفهوم حالة من التراجع والركود إلى أن ظهرت بوارد جديدة في التسعينات على يد داريو ميلوسي حيث أصدر مؤلفاً بعنوان دولة الضبط الاجتماعي (1990) حيث تناول المفهوم من وجهة نظر الدولة واعتبره أداة لتحقيق السيادة والقوة، مما حث الدولة على توسيع أجهزة الضبط الاجتماعية الرسمية.

وهو ما يعني أن الضبط الاجتماعي هو تماسك اجتماعي يؤهل جميع أفراد المجتمع للقيام بأدوارهم وتحقيق أهدافهم وفق المعايير السائدة المنظمة لحركة الأفراد ضمن دائرة القانون والقيم والعادات والتقاليد والأعراف، كما ينطوي على تقرير العلاقة بين الفرد والنظام الاجتماعي وعلى كيفية تقبل الأفراد وفئات المجتمع للطرق والأساليب التي يتم بها هذا الضبط، وهو سمة ملازمة لكل المجتمعات الإنسانية، وجد في مرحلة متقدمة من تشكيل المجتمعات الإنسانية لضبط تجمعاتهم وتنظيم قواعد التوافق بين معايير الفرد الذاتية والقيم الاجتماعية، كما ظهرت أشكاله المباشرة وغير المباشرة في توجيه سلوك الأفراد الذين تتجاذبهم الغرائز والأهواء والدوافع والرغبات المختلفة، وهو بهذا مجموعة من العمليات المتداخلة لكل من الفرد (الضبط الداخلي) والمجتمع، تمارسها أجهزة عديدة يستطيع بها المجتمع فرض السيطرة والرقابة على أفرادها وتنظيم سلوكهم بالإمتثال والتقليد، من خلال مجموعة من الوسائل المادية والرمزية أو كليهما معا بطريقة تقضي إلى إتساق و توافق علاقات وسلوكيات أفرادها وجماعاته مع توقعات المجتمع

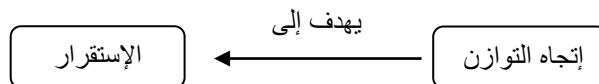
التي يتبناها، بغية المحافظة على إستمرارية النسق الاجتماعي وتطوير أدائه بتحقيق أهداف إجرائية علاجية و وقائية و إنمائية إعتقادا على مؤسسات تختلف من حيث إيديولوجياتها ونمط حياتها الاجتماعية.

تعريف الضبط الاجتماعي :

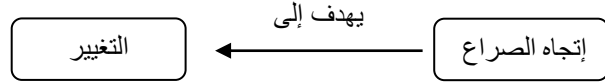
- هو مجموعة من الوسائل التي يستخدمها الأفراد للحد أو منع الانحراف. (موريس كوسن)
- هو مجموعة الأنماط الثقافية التي يعتمد عليها المجتمع في ضبط التوتر والصراع. (جورج جورفيتش)
- هو سيطرة اجتماعية مقصودة وهادفة لإحداث الإستقرار في المجتمعات. (إدوارد روس)
- هو وظيفة للحفاظ على البناء الاجتماعي من خلال القوى التي تدعم التماسك الاجتماعي من خلال إحترام معتقدات المجتمع، عاداته، تقاليده، قيمه، معايير. (ماكيفر)



إتجاهات دراسة مفهوم الضبط الاجتماعي :



ويرى أن الضبط الاجتماعي وسيلة اجتماعية أو ثقافية تفرض عن طريقها قيود منظمة على السلوك الفردي، بهدف مساهمته للتقاليد وأنماط السلوك السائد في المجتمع وفق ما حددته المعايير وتوقعات الدور، ويتحقق هذا الإتجاه من خلال التنشئة الاجتماعية ويهدف إلى حفظ النظام الاجتماعي واستقراره.



ويتعلق هذا الإتجاه بالبنية التحتية (بما تشمله من قوى وعلاقات الإنتاج) التي تفرض ضبطا اجتماعيا يعكس نمط الإنتاج وعلاقاته في لحظة معينة. وعليه فأساليبه تعكس معايير الطبقة المسيطرة ومصالحها عكس أصحاب اتجاه التوازن الذين يعتقدون أن هذه المعايير تمثل مجمل المصالح الاجتماعية.

أنواع الضبط الاجتماعي :

1 - الضبط الاجتماعي الرسمي : نجده في نظم المجتمع المختلفة كالنظام التربوي والنظام القانوني والنظام الإقتصادي، وهو الذي يضعه المجتمع لفرض السيطرة الهادفة على أفراد، عن طريق القواعد المقننة والتشريعات الملزمة ، ويتم بطريقة مقصودة (كالشرطة، المحاكم الشرعية، السجون).

2 - الضبط الاجتماعي غير الرسمي : يظهر في المجتمعات بصورة تلقائية مثل نقل الأخبار، إطلاق الشائعات، الإستنكار، يتحقق عن طريق مجموعة من الضوابط المتعارف عليها في كل مجتمع كالعقائد الدينية، العادات والتقاليد، العرف، الرأي العام ، وسائل الإعلام .

3 - الضبط الاجتماعي الإيجابي : يتمثل في مجموعة الطرق و الأساليب الإيجابية كالمدح والثناء والرضا الجمعي والتقدير المادي، والتي تدفع الأفراد وتشجعهم على الإلتزام والتمسك بالقيم والمعايير و الأنماط السلوكية المقبولة اجتماعيا .

4 - الضبط الاجتماعي السلبي : يتمثل فيما تتخذه الجماعة من وسائل وأساليب سلبية كالإلزام والنواهي والتهديدات والعقوبات الجزائية، والتي تجعل الفرد حريصا على عدم مخالفة قيم ونظم المجتمع .

5 - الضبط الشعوري : وهي عملية توافق واعية مرنة من ذات مدركة واعية، حيث ينضبط الفرد إرضاء للمجتمع ورغبة في الحصول على الثناء والتقدير والمدح، وخوفا من العقاب واحتراما للعادات والتقاليد والأعراف والقوانين، وهذا النوع من الضبط يحتاج إلى مؤسسات رسمية تشرف على تطبيقه كالأسرة، المدرسة، جماعة الرفاق .

6 - الضبط اللاشعوري : وسمي بالضبط الداخلي وهو تلقائي نما تدريجيا من خلال بعض التفاعلات الاجتماعية التي تبلورت ثم ترسخت تدريجيا في النفس البشرية، فأصبحت قواعد ثابتة وجزءا لا يتجزأ من شخصية الفرد، وهو أفضل أنواع الضبط بسبب الطاعة الصادرة عن رغبة مما يسهل تطبيقه، بل يصدر من داخل الفرد ورغبته وليس خوفا من سلطة أو قانون. ومثل هذا النوع من الضبط تحكمه عوامل مختلفة كالدين والعادات والتقاليد والأعراف والقيم .

أهداف الضبط الاجتماعي :

- تعزيز الوعي الديني الصحيح وتكريس القيم في المجتمع .
- تقوية العلاقة بين وسائط التربية في التنشئة الاجتماعية.
- الإهتمام بثقافة المجتمع والقيم السائدة ونبذ الخرافات.
- المحافظة على الأمن والأمان.

آليات الضبط الاجتماعي الرسمية :

القانون: وهو مجموعة من القواعد القانونية العامة والملزمة التي تخاطب كافة أفراد المجتمع، والتي تصدر عن إرادة الدولة وتنظم سلوك الأشخاص الخاضعين لهذه الدولة أو الداخلين في تكوينها ، كما تجعل الخارجين عنها عرضة للمساءلة والعقاب ، حيث تتجلى أهميته من خلال الوظائف الاجتماعية التي يتولاها وهي : **الوظائف التوزيعية** (تنظيم الحقوق والحريات) **والوظائف التنظيمية** (ضمان التوزيع العادل والمتوازن للحقوق والحريات).

آليات الضبط الاجتماعية غير الرسمية :

الدين : يشكل المحور الجوهري و الأساسي للنظم الاجتماعية، بما يؤديه من وظائف ترافق حياة الفرد والمجتمع لتحقيق الاستقرار، وقد عرفه **محمد بدوي** بأنه " مجموعة متماسكة من العقائد والعبادات المتصلة بالأشياء المقدسة، بحيث تؤلف هذه المجموعة وحدة دينية متصلة تنظم كل من يؤمنون بها "

العادات الاجتماعية : تعرف بأنها الطرق المستقرة للتعبير والسلوك في المجتمعات، أو هي صورة من صور السلوك الاجتماعي إستمرت لفترة طويلة من الزمن و إستقرت في مجتمع معين وأصبحت تقليدية، وهي تنبع عن الغريزة الاجتماعية لدى الفرد وتتفاوت من مجتمع إلى آخر، ولها مجموعة من الوظائف من أبرزها:

وظيفة التوجيه : على اعتبار أن العادات الاجتماعية موجهة لسلوك الفرد وتعاملاته، وهي تهدي الفرد إلى التصرف المتوقع.

الوظيفة الجمالية : وذلك من خلال إرساء ثقافة الذوق والمستحب واللائق ببعديها الشكلي (تقديم الهدايا) أو المعنوي (جمال الشعور والوجدان).

الوظيفة الضبطية : ويتعلق الأمر بالعادة الاجتماعية التي تتدخل لدى الفرد أو الجماعة من أجل توجيه السلوك وفق مبدأ المواءمة الجماعية والتوافق، و كذا تنظيم العلاقات بين الأفراد وفق المعايير التي تقدمها .

وظيفة التكافل والتضامن الاجتماعي : باعتبارها الوسيلة التي تضمن التكافل والتضامن الاجتماعي من خلال عمل كل وحدة اجتماعية فرعية في سياق متفق مع مقتضيات عمل الوحدة الكلية.

وأهم خصائص العادات الاجتماعية :

- التلقائية : لا تحتاج إلى الرسمية سواء من خلال الظهور أو الاختفاء.
- لا تحتاج وقت طويل لتشكلها عكس العرف.
- العادات الاجتماعية تخاطب العلاقات الاجتماعية وما ينتج عنها .
- تتميز بالثبات النسبي وعدم التغير .

التقاليد الاجتماعية : يكمن الاختلاف بين العادة والتقليد في أن العادة تتعلق بالسلوك الخاص، في حين أن التقاليد تخاطب عموم المجتمع وتمارس ضغوطا على الفرد لكي يتوافق مع أساليب الجماعة التي ينتمي إليها، وهي بهذا أداة تنظيمية فعالة للضبط الاجتماعي ومن أساليبها :الشعائر، الرموز، الإحتفالات، المعتقدات الشعبية، الحكم، الأمثال، القصص، الأغاني .

العرف : ويشمل المعتقدات التي تسري بين الناس والتي تسود فكر الجماعة وقيمها ، والتي لا يستطيع الأفراد الخروج عنها إلا في حدود ضيقة، كما يعتبر سلطة من سلطات المجتمع ومصدرا من مصادر التشريع، فمن خلال العرف يمكن أن تتشكل القاعدة القانونية، ناهيك عن كونه قاعدة إجتماعية ملزمة وغير مكتوبة .

نظريات الضبط الاجتماعي :

نظرية تطور وسائل الضبط الاجتماعي (إدوارد روس Ross)

ينطلق من فكرة أن الفرد يتمتع بأربع غرائز وهي : غريزة المشاركة، غريزة القابلية للإجتماع، غريزة الإحساس بالعدالة وغريزة رد الفعل الفردي، وتعمل هذه الغرائز على تشكيل نظام إجتماعي للإنسان يقوم على تناول العلاقات بين أفراد المجتمع بشكل ودي.

إلا أنه كلما تطورت المجتمعات ضعفت تلك الغرائز مما يؤدي إلى سيطرة المصلحة الذاتية مما يضطر المجتمعات إلى وضع ضوابط مصطنعة تحكم العلاقات بين الأفراد.

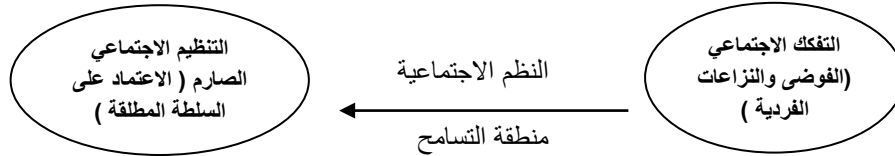
أي أن : إزدياد حجم السكان ضعف الغرائز الطبيعية ظهور جماعات متباينة هي من الأسباب التي أوجدت الحاجة إلى ظهور الضبط الاجتماعي وتطور وسائله.

نظرية الضوابط الثقافية (سمنر Sumner)

تعتبر أن الأعراف والعادات الشعبية هي التي تنظم السلوك فهي ضوابط يستخدمها الأفراد دون وعي، على اعتبار أن العادات الشعبية هي الصفة الرئيسية للواقع الاجتماعي وهي من تعمل على ضبط التفاعل الاجتماعي.

النظرية البنائية الوظيفية (لانديز Landis)

يؤكد لانديز على مكونات البناء الاجتماعي ودورها في الضبط الاجتماعي، كما يركز على مفهوم التوازن الوظيفي بين التنظيم الاجتماعي وعلاقة هذه النظم بالضبط الاجتماعي



نظرية الضبط الذاتي (كولي Cooley)

يرى أن المجتمع يعتمد في تنظيمه الاجتماعية على الرموز والانماط والمستويات الجمعية والقيم والمثل. ((فهو تلك العملية المستمرة التي تكمن في الخلق الذاتي للمجتمع، فالمجتمع هو الذي يضبط وينضبط، لأن الأفراد ليسوا منعزلين عن العقل الاجتماعي.))

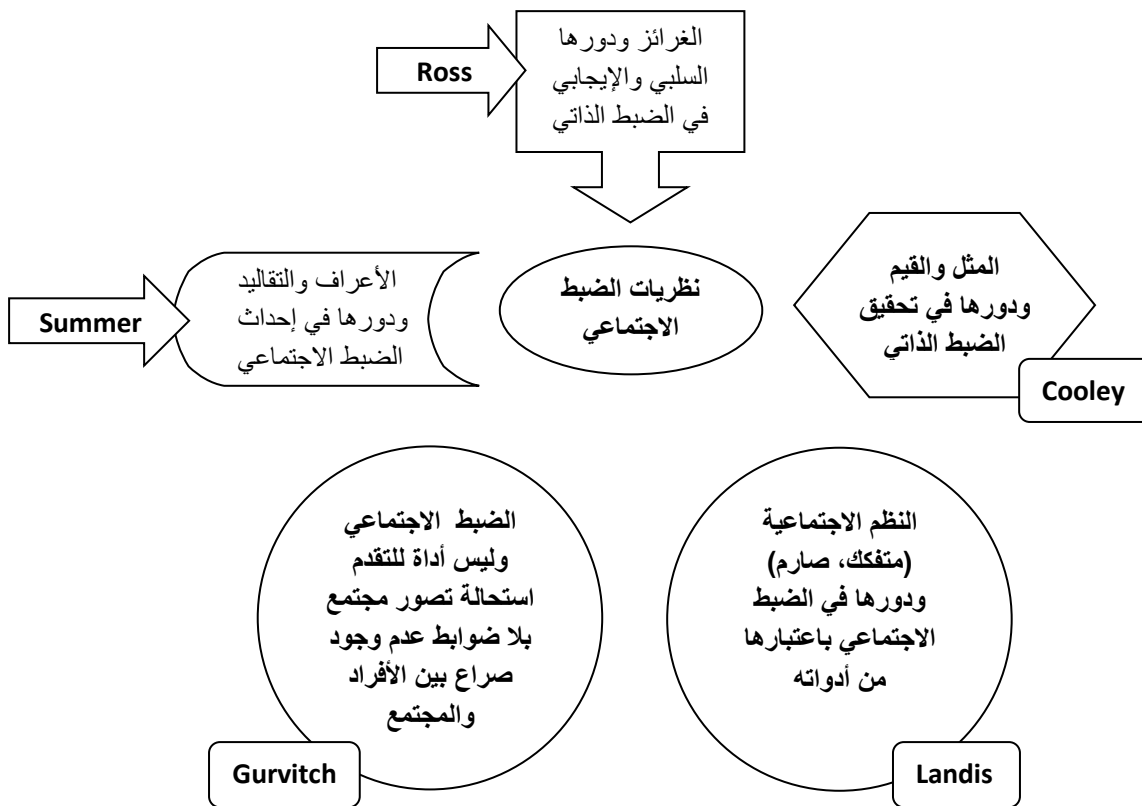
النظرية الثقافية التكاملية (Gurvitch)

1 - الضبط الاجتماعي ليس نتيجة لتطور المجتمع وتقدمه إذ هو موجود منذ المراحل المبكرة من تاريخ المجتمعات.

2 – الضبط الاجتماعي هو واقع اجتماعي وليس أداة للتقدم.

3 – لا يوجد صراع بين المجتمع والأفراد.

وهو يرى أن الضبط الاجتماعي إما أن يكون ضبطا منظما أو ضبطا من طريق الممارسات الثقافية (العادات والتقاليد) أو ضبطا تلقائيا من خلال (القيم والأفكار والمثل) أو ضبطا أكثر تلقائية من خلال الخبرة الجمعية.



النظريات المعاصرة للضبط الاجتماعي :

نظرية تالكوت بارسونز (1902 – 1979)

انطلقت النظرية في الضبط الاجتماعي من نقطة مرجعية وهي إطار الفعل الاجتماعي L'Action Social والذي يقوم على :

- لا تتحدد الأفعال التي يقوم بها الفاعل إلا عن طريق أهدافه.
- تحكم المعايير والقيم اختيار الفاعل للأهداف وتنظيمه لها وفق أولويات.
- للفاعل بعض الأفكار التي تتعلق بطبيعة أهدافه وإمكانية تحقيقها (الخبر المرجعية) .

وعليه فإن الفعل الذي يقوم به الفاعل يكون محكوما بعدة عوامل: أفكاره، مشاعره، إنطباعاته، معايير، قيمه وهي عوامل لا تحكم أفعاله فقط وإنما تحكم أفعال الآخرين الذين يشتركون معه في الفعل، كما يبنى الفعل على توقع الشخص لما يجب أن يفعله وما يفعله الأشخاص الآخرين، أي أن إشباع حاجات الأنا أو تحقيق الأهداف يتوقف على إرادة الآخر في أن يفعل ما هو متوقع منه. وهو ما أطلق عليه بارسونز مصطلح **نسق التفاعل الثابت** والذي يشير إلى العلاقة بين الأنا والآخر، وهو يحتاج إلى تكوين مستمر وتدعيم ثابت وبدون هذا التدعيم يظهر الميل نحو الانحراف عن هذا النسق ولأجل ذلك وضع بارسونز نمطين من الميكانيزمات لتدعيم نسق التفاعل الثابت :

- ميكانيزم التنشئة الاجتماعية : والذي يعمل على **تكوين** الدافعية نحو تحقيق توقعات الدور .
- ميكانيزم الضبط الاجتماعي : والذي يعمل على **تدعيم** الدافعية نحو تحقيق كل توقعات الدور

حيث يرى بارسونز أن تلك الدافعية نحو تحقيق التوقعات ليست فطرية وإنما مكتسبة عن طريق التعلم وهو دور عملية التنشئة الاجتماعية التي تعلم الفرد ما يريده من الآخرين، وهي لا تكفي وحدها لمواجهة جميع الاتجاهات الانحرافية التي تدفع الفاعل إلى الخروج عن مسطرة المعايير التي يشترك بها المتفاعلون . ما يعني أن الانحرافات تؤثر فشلا في عملية تدعيم الدافعية نحو تحقيق توقعات الدور مما تظهر الحاجة إلى ميكانيزم الضبط الاجتماعي الذي يعتبر عملية دافعية تواجه الدوافع التي تنحرف عن توقعات الدور.

نظرية جورج هومانز: لا يركز هومانز في نظريته على البناء الاجتماعي ذاته، وإنما على مجموعة القوى التي تنتج هذا البناء وتحقق توازنه حيث توصل إلى علاقات الاعتماد المتبادل والتفاعلات بين مكونات النسق هي التي توجد الضبط في المجتمع، فالضبط الاجتماعي ليس جزء منفصلا عن النسق

الاجتماعي وإنما يكون منبثقا عنه أو مفروضا عليه، كما ذهب هومانز إلى أن المعايير والقيم لا تفسر الفعل الاجتماعي وإنما يضاف إليه التفاعلات التي تؤدي إلى السلوك الاجتماعي.

نظرية كارل مانهايم: ترى هذه النظرية أن الضبط الاجتماعي نوع من التخطيط الرشيد، وأن الحرية المخططة لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق تناول وسائل الضبط بطريقة ماهرة، وأن صورة الضبط تتوقف على طبيعة النظام الاجتماعي في المجتمع ذاته وعلى الأساليب الفنية الاجتماعية (Technique Sociale) التي يستخدمها المجتمع .

أساليب الضبط الاجتماعي :

ويقصد بها الطرق والممارسات التي تتحكم في تصرفات الأفراد وتعمل كقوى تجبر الأفراد على الخضوع للمعايير الاجتماعية، حيث تختلف هذه الأساليب باختلاف المجتمعات فقد تكون الأعراف أسلوبا من الدرجة الأولى في بعض المجتمعات بينما يكون القانون في المرتبة الثانية في أخرى. وقد اختلف العلماء في تصنيفها ولعل أهمها :

تصنيف روس Ross (1992) : الرأي العام – القانون – المعتقدات – الإيحاء الإيجابي – التربية – التقاليد- دين الجماعة – المثل العليا – الشعائر والطقوس – الفن – الشخصية- التراث – القيم الاجتماعية – الأساطير والالوهام – الأخلاق .

تصنيف لانديز Landis (1939) : وقد قسمها إلى قسمين:

- الوسائل الضرورية لإيجاد النظام الاجتماعي وتشمل (القيم، المعايير، الأعراف، العادات).
- وسائل تدعيم النظام الاجتماعي وتنقسم بدورها إلى :

أ – **النظم الاجتماعية :** الأسرة، الدين، المدرسة، الإقتصاد، العلم، التكنولوجيا .

ب- **الأبنية الاجتماعية :** الجنس، الطبقة الاجتماعية، الجماعة الأولية والثانوية .

تصنيف بارسونز Parsons : التنشئة الاجتماعية، المقاطعة الاجتماعية، ضغط الجماعة، السجون المنظمة، قيام المؤسسات و المنظمات .

ولكن إذا أراد المجتمع أن يستمر في إنسجامة الاجتماعي عليه أن يمتلك شروطا وضوابط خاصة لضبط وتوجيه أفرادة نحو الإلتزام بمعايير أو قيمه التي وضعها وحددها كآليات ضبطية تربطهم بأهدافه، ولا يتم هذا إلا عن طريق تكوين ضوابط داخلية تتم عبر التنشئة الاجتماعية ، وهذا الإنضباط الداخلي يمثل جزءا من ضمائر الأفراد ينبع من داخل الفرد وليس بسبب الخوف من العقوبات، وهو ما يدعونا إلى

البحث عن كيفية نشوء القيم ونموها لتصبح تجهيزات داخلية تحفز الإختيارات السلوكية وتمكن من تبرير الأفعال السابقة، ولها وظيفة تقييمية وتوجيهية . باعتبارها العنصر الأول الذي يحقق الصلة بين الأنساق الإجتماعية و الثقافية كما أشار إلى ذلك بارسونز.

النظريات المفسرة لنمو القيم :

نظرية التحليل النفسي: يكتسب الطفل الأنا الأعلى Super Ego من خلال التوحد مع الوالدين Identification، إذ يقوم الوالدان بدور ممثلي النظام فهما يعلمان الطفل القواعد الأخلاقية والقيم التقليدية والمثل العليا للمجتمع الذي يتربى فيه عن طريق المكافأة والعقاب، إذ تبدأ عملية اكتساب القيم في السنوات المبكرة من عمر الطفل وخاصة السنوات الخمسة الأولى. إن العلاقة الوثيقة بين الطفل والوالدين تجعله يستدمج صورهم بوصفهم ممثلين للقيم التقليدية والأخلاقية، كما تجعله يعرض عن نواهيهم وتحريماتهم.

النظرية السلوكية : يتفق السلوكيون هل (Hull) وسكينر (Skinner) و هوفلان (Hovlan) أصحاب التعلم الإجرائي على أن الأفراد يغيرون من قيمهم وأحكامهم وسلوكهم وفقا لما يترتب على سلوكهم من إحساس بالمتعة نتيجة المكافأة أو الإحساس بالألم نتيجة العقاب، كما يعتقد أصحاب هذا المنحى أن التطور الأخلاقي يحدث عند الطفل بالطريقة نفسها التي يحدث بها تعلم المهارات الأخرى ويعتبرون أن مبادئ التعلم العامة كافية لتفسير السلوك الخلقي على غرار التعزيز، العقاب، الإنطفاء.

نظرية التعلم الاجتماعي : تتكون القيم عند الفرد وفق أصحاب نظرية التعلم بالنمذجة من أمثال باندورا (Bondura) و والترز (walters) و دولارد و ميللر (Dollard & Miller) عن طريق التعلم من خلال النموذج الاجتماعي والمحاكاة وكذا التعلم من خلال العبرة الذي يتم بالتدعيم الذاتي بدلا من التدعيم الخارجي، فتعرض الطفل لنماذج سلوكية تقع أمامه مباشرة يجعله يصوغ الموقف ويختزن المعلومات ثم ينتظر الوقت المناسب لكي ينتج هذا السلوك، خاصة إذا اقترن سلوك هذه النماذج بنتائج معززة، وهو عكس الأفراد المنحرفين الذين تنمذجوا على نموذج غير مرغوب فيه من أفراد المجتمع. ما يعني أن الفروق الفردية في اكتساب القيم وفق نظريات التعلم تعكس فروقا في تاريخ الأفراد وخبراتهم الماضية مما يدل على أهمية العوامل البيئية في تحديد السلوك وارتقائه على حساب العوامل المعرفية، على اعتبار أن مبادئ التعلم العامة كافية لتفسير تعلم القيم دون الحاجة لافتراض أبنية عقلية أخرى.

النظرية المعرفية : ترى هذه المدرسة أن اكتساب القيم وارتقائها يقوم على أساس التغير في الأبنية المعرفية، عبر مراحل العمر المختلفة نتيجة تفاعل خبرات الفرد مع غيره، وهو ما يعني أن اكتساب القيم ليس محاكاة لنموذج اجتماعي أو تكييف للسلوك الاخلاقي بمقتضى المثيرات البيئية وإنما تنشأ من

محاولة الفرد تحقيق توازن، فالارتقاء العقلي حسب بياجيه (Piaget) هو نتيجة التفاعل بين عمليتي التمثيل والملاءمة.

فأما التمثيل (Assimilation) : هو الطريقة العقلية التي يدمج الفرد بواسطتها الأمور الإدراكية الجديدة أو الأحداث المثيرة في المخططات العقلية الموجودة عنده، وهو بهذا المعنى تكيف للواقع الخارجي مع البيئة المعرفية القائمة عند الفرد.

وأما الملاءمة (Accomodation) : فهي نزعة الكائن إلى تعديل وتغيير في بناء العقلية وأنماطه المعرفية السائدة (الإستراتيجيات المخزنة) لكي تتكيف مع مطالب البيئة الخارجية، وهو بهذا المعنى تكيف للنمط المعرفي للفرد ليتلاءم مع عناصر البيئة الخارجية (فتصحيح الطفل لقاموسه اللفظي هو نوع من المواءمة). وهما عمليتان مسؤولتان عن عملية التكيف العام للكائن أو عملية استعادة التوازن.

ميز بياجيه بين نوعين من القيم الأخلاقية عند الأفراد :

القيم الموضوعية التبعية : وتكون عادة لدى الأطفال في سن 6- 8 سنوات، حيث يتم الحكم الخلقى القيمي عند الطفل على سلوك الآخرين من خلال النتائج ولا ينتبه إلى النية أو القصد، كما يكون متقيدا بسلوك الكبار وتسمى بمرحلة المسؤولية الموضوعية

القيم الإستقلالية : وتمتد من 10- 11 حيث تتميز بانتباه الفرد للنية والقصد من وراء السلوك وتسمى أحيانا بمرحلة المسؤولية الذاتية.

كما يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات من التطور الخلقى عند الأطفال :

- **مرحلة ما قبل الأخلاق :** من الولادة إلى سن السابعة ويقابلها مرحلتين من مراحل التطور المعرفي : المرحلة الحسية الحركية ومرحلة ما قبل العمليات، أين يكون الطفل متمركزا حول ذاته مع عدم قدرته على إصدار أحكام خلقية. كما تبقى الأخلاق في هذه المرحلة غير قابلة للتعميم .

- **مرحلة العلاقات الخلقية القائمة على أساس الإحترام المتبادل :** تمتد من 8- 11 وتقابلها مرحلة العمليات من مراحل التطور المعرفي، وتبدأ في هذه المرحلة طاعة السلطة بالتلاشي فاسحة المجال أمام الإستقلال المبني على الإحترام المتبادل، ويساعد الطفل على تطوير ذلك قدرته المعرفية الجديدة على عكس الحوادث التي تجري أمامه عكسا ذهنيا وإعادتها إلى نقطة البداية. وهذا مع بقاء الطفل في تركيزه على ما هو واقعي و مادي وهو ما يميزه عن المراهق الراشد.

- **مرحلة الأخلاق النسبية :** وتمتد بعد سن 11 سنة حسب بياجيه متزامنة مع تطور مرحلة العمليات المعرفية المجردة، وبوصول الفرد إليه فإنه ينتقل من التركيز على الواقع إلى التركيز على المثل الخلقية.

تصور كولبرج و بياجيه (Kohlberg & Piaget) :

يتفق كل منهما في أن الأخلاقيات الناجحة لدى الطفل هي نتيجة إعادة البناء التلقائي لخبراته وليست مكتسبة أو مأخوذة عن الراشدين، بينما يختلفان في إستمرارية الإرتقاء الأخلاقي إذ يتصور كولبرج أنه يستمر لفترة طويلة تبدأ من حوالي سن السابعة وحتى السابعة عشر ، على خلاف بياجيه الذي يرى أن الإرتقاء الأخلاقي يمتد إلى فترة محدودة من العمر.

يعتمد كولبرج في تقسيمه لهذه المراحل على مدى مراعاة الطفل للنظام الاجتماعي والقيم السائدة ومدى التزامه بها، ويرى أن النمو الأخلاقي يتطور وفق ثلاث مستويات :

المستوى ما قبل التقليدي : ويتميز بالخصائص التالية :

- الفعل الخاطئ بالنسبة للطفل هو الذي يعاقب عليه أما الفعل الصحيح فهو طاعة أوامر الوالدين والمعلمين .
- يتطور مفهوم الفعل الصحيح ليشمل كل ما يعود بالفائدة والمصلحة عليه، لأن التفكير في هذه المرحلة لا يزال ماديا واقعيا.
- يرتبط تطبيق القوانين الخلقية بمواقف محددة، وهو ما يعني إفتقاره إلى تعميم القانون إلى مواقف جديدة مماثلة ويتضمن مرحلتين :

- **المرحلة الأولى:** وتسمى بمرحلة توجه الطاعة والعقاب، فالطفل هنا يعتبر الفعل خيرا أو شرا حسب النتائج المادية التي تترتب على السلوك بغض النظر عن المعاني والقيم الانسانية.
- **المرحلة الثانية:** وتسمى مرحلة التوجه النسبي الذرائعي، ويرى الطفل فيها أن الفعل الجيد الصحيح هو ذلك الذي يلبي رغباته وحاجاته.

- **المستوى التقليدي :** يرى الطفل في هذا المستوى أن الفعل الجيد أو السوي واجب من واجباته الأساسية، كما أن النوايا تصبح مهمة لأن السلوك الجيد هو الذي يجر موافقة الآخرين ورضاهم، ومن هنا فقد أطلق على هذه المرحلة الثالثة (وهي أولى مرحلة في هذا المستوى) بمرحلة الولد الجيد والبنات الجيدة.
- أما المرحلة الرابعة (وهي ثاني مرحلة في هذا المستوى) فيتجه الطفل نحو السلطة المحلية وقوانينها، حيث يصبح واجب الطفل المحافظة على القوانين واحترام السلطة والنظام الاجتماعي، ويصبح الطفل في

هذه المرحلة واعيا بالنوايا والفروق الفردية التي يجب أن يحسب حسابها عند إصدار الأحكام الخلقية، كما يهتم الطفل بالعلاقات الجيدة بين الأفراد في الجماعة الواحدة وبين الجماعات المختلفة، ويركز على ضرورة عدم القيام بأفعال خاطئة حتى لا تتحطم هذه العلاقات، ويعتقد الطفل في هذه المرحلة بأن للقوانين كلها نفس الدرجة من الأهمية.

- **المستوى ما بعد التقليدي :** يفلت الطفل في هذا المستوى من قيود السلطة والمجتمع ويصبح قادرا على تنظيم المبادئ الخلقية (أو قيمه) وإعادة تحليلها في مواقف معينة، ففي المرحلة الخامسة (وهي الأولى في هذا المستوى) لا يعود واجب الطفل أو طاعته إلى حرفية القانون الذي يتحكم في سلوكه الخلق، بل يتحول إلى المبادئ التي تشكل القانون، أي أن فهم الطفل للقوانين والتزامه بها يتحول من الإلتزام بحرفية القانون ونصه إلى روحه ومضمونه.

أما المرحلة السادسة (وهي المرحلة الثانية في هذا المستوى) فيتجه الطفل نحو القرارات المبنية على نظام شخصي من القيم، ويرى كولبرج أن هذا النظام يعتمد على مبادئ عالمية مثل العدالة، وتبادل المصالح وتساوي الناس في الحقوق واحترام كرامة الإنسان كفرد مستقل ومتميز، ومن هنا فإن الفرد في هذه المرحلة يسعى لتطوير نظام خاص من القيم ينسجم مع ما عنده من ضمير، ولهذا تسمى هذه المرحلة بمرحلة توجه المبادئ أو الضمير، حيث يكون الانصياع والمجاراة تجنباً لعقاب الضمير ويقظته، والجدول الموالي يتضمن تلخيصاً لهذه المراحل.

الجدول رقم (02) : يوضح مراحل النمو القيمي حسب كولبرج :

المرحلة	المستوى	سمات مميزة
الأولى: قبل العرفية	الأول	الحكم مبني على معيار الخوف أو الجزاء من العقوبة.
3- 8 سنوات	الثاني	الحكم مبني على منطق ((لكل جزاؤه)) و((ما أفعله بالآخرين يمكنهم أن يفعلوه بي)).
الثانية: العرفية	الثالث	الحكم مبني على القاعدة الذهبية: ((لا تفعل للآخرين ما لا تود أن يفعلوه بك)).
9- 14 سنة	الرابع	الحكم يحترم القانون والنظام: احترام حقوق وواجبات المجتمع ومبدأ المساواة.
الثالثة: ما بعد العرف	الخامس	الحكم يبنى حسب فكر التعاقد الاجتماعي وتأكيد الحقوق الأساسية.
15 سنة فما فوق	السادس	الحكم يتم حسب مبادئ الأخلاق الكونية.

وقد علق Ludecke Plumer (لوديك بلومر) على هذه المراحل، بأن معايير توجيه الأحكام في المرحلة الأولى تخضع للعقوبة والجزاء، ثم تبدأ الفردانية والمنطق المبني على الغايات والوسائل، فيغلب المنطق المتمركز على الذات في النزاع القيمي لدى الاطفال، أما في المرحلة الثانية فيبدأ الطفل باعتماد البعد الاجتماعي باستبطانه الإجماع الحاصل (سواء داخل الأسرة أو في مجموعة الرفاق)، ويتمكن الطفل في المستوى الرابع من اعتبار النظام الاجتماعي نقطة مركزية، مما يجعله يتصرف حسب الأمر الواقع والقوانين و المعايير الاجتماعية، أما في المرحلة الثالثة فإن الطفل يتخطى التوجه الاجتماعي للمرحلة السابقة، ولن يؤثر الانتماء إلى نظام إجتماعي ما على الحكم القيمي، بل يصبح البحث قائما على القيم والمبادئ التي تحكم الجميع.

- إكتساب وتلقين القيم :

- إكتساب القيم :

تستبطن القيم تدريجيا وتتكامل مجالاتها، مما يجعل منها تجهيزات داخلية قوية تعمل كعناصر للمراقبة الداخلية في تحديد إتجاه السلوك وتكوين الإدراك، وتتم وفق **قريسك Grusec** عبر مرحلتين : تتضمن الأولى فهم الرسائل القيمية بصورة دقيقة في سياق التنشئة الاجتماعية، بينما تركز الثانية على تقبل الرسائل القيمية . (ولعل هذا ما يستوجب معرفة مستوى الحكم القيمي لدى الأطفال والشباب، حتى تتم مصاحبتهم في الانتقال من مرحلة إلى أخرى، وانتقاء الرسائل المناسبة لهم).

كما وصف **كلمان Kelman** ثلاث مستويات في عملية إستدخال القيم، حيث نجد في المستوى الأول : الإمتثال للتوقعات والمعايير الاجتماعية، تجنباً للعقاب أو الرفض الاجتماعي أو طلباً للإستفادة من الإمتيازات الاجتماعية.

ويتعلق المستوى الثاني بمفهوم التقمص (Identification) وهو مستوى داخلي يعبر عن إمتثال الفرد للإتجاه والسلوك الذي يتطلبه الموقف، ولكن بمجرد غياب تأثير حالة التقمص يتوقف الفرد عن إظهار السلوك المتوقع.

ويظهر في المستوى الثالث وهو مستوى إستدخال القيم، الإتجاه أو السلوك المنتظر حتى مع غياب التأثيرات الخارجية (ثواب-عقاب) لأن الفرد اقتنع بالقيمة فقد وصل إلى مرحلة تبني القيم.

ولفهم ومعرفة كيفية الانتقال من الإطار الخارجي إلى الإطار الداخلي يجب مراعاة خصائص النمو المعرفي التي توصل لها **كولبرج** من خلال نموده حول تطور الحكم الأخلاقي ومنها :

- ✓ أن مراحل النمو الأخلاقي تشير إلى منظومة فكرية، تختلف فيها كل مرحلة عن سابقتها من حيث كمية المعارف والخبرات التي تحويها، ومن حيث البنية الفكرية التي تنتظم فيها تلك المعارف والخبرات، وتتكون المنظومة عبر عملية التنشئة الاجتماعية، حيث يقوم الطفل أثناء نموه بتعديل بنيته الأخلاقية القائمة، وإحلال بنية جديدة مكانها وذلك نتيجة لما يتعرض له من خبرات أثناء تنشئته الاجتماعية.
- ✓ تواجد بنية معرفية للتفكير القيمي، والتي تتطور حسب مراحل ومستويات عمرية.
- ✓ تتكون في هذه المستويات بنيات معرفية مهيكلية، تمكن الأفراد من إصدار أحكام منسجمة مع الوضعية، وكلما كان المستوى مرتفعاً كان التفكير أدق.
- ✓ تتتابع هذه المستويات بوتيرة ثابتة، ولا يتم التراجع عن أي تطور حاصل، ويشير هذا إلى عدم فقدان المكتسبات وحرق المرحل.
- ✓ توجد إدماجات متسلسلة، أي أن عناصر التفكير المقبولة في مرحلة معينة تدمج في المرحلة الموالية، والحجج المقبولة في مرحلة ما تصبح مفهومة في المرحلة اللاحقة.
- ✓ يُمكن الصراع المعرفي المرور من مستوى إلى آخر، والأزمات القيمية هي التي تؤدي إلى الصراع المعرفي، حيث يدرك الفرد أن الطرق التي استعملها في حل الأزمات السابقة لم تعد صالحة للاستعمال.
- ✓ تتطور الأحكام القيمية بنفس الطريقة ولا تتأثر بالهوية أو الثقافة أو الجنس، وهذا ما يسميه كولبرج التطابق الثقافي.

و نستنتج من خلال هذا النموذج أن الحكم القيمي ينمو تدريجياً، حيث يبدأ متمركزاً على الذات ثم يتجه نحو استبطان مبادئ وقواعد الأسرة والجماعة لتسود الأخلاق الكونية، ويساهم في هذا الإكتساب المناخ القيمي وخاصة التنشئة الاجتماعية التي تعمل على ترسيخ القيم الأساسية المتعلقة بالصحة والسلامة والعواطف والإحساس والقيم الثقافية الموجهة نحو الأخلاق والدين والجماليات، أما القيم الفكرية المتعلقة بالاجتماع والسياسة والفكر، فقد تحتاج إلى تلقين يمر عن طريق التربية النظامية، وهذا ما تقوم به المؤسسات التربوية في كثير من المجتمعات.

- تلقين القيم :

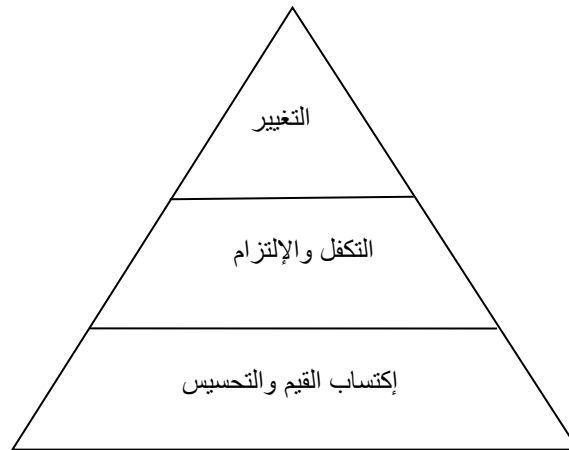
وضعت **تيبيتز Tibbits** هرمية لتعلم القيم، تبدأ بالتحسيس ثم التكفل والالتزام وتنتهي بالتغيير.

مرحلة التحسيس واكتساب القيم : يقوم نموذج تدريس القيم (قيم المواطنة أو قيم حقوق الإنسان..) على إعطاء معلومات ومعارف حول هذه القيم والتشجيع على إدماجها في القيم الاجتماعية العامة، وغالباً ما تأخذ طابعاً تحسيسياً أو نظامياً في البرامج الدراسية، كما تكون مرفوقة بممارسات فعلية ونقاشات حول

المسائل القيمية، التي يرى لوديكي - بلومر Ludecke,Plumer بأنها مهمة في تنمية الحس القيمي لدى التلاميذ وذلك من خلال إثارة إنتباه التلميذ ليأخذ موقفا ويبدى رأيه، وهي عناصر تساعد على استخراج قوانين يستنبطها من النقاش حول مواضيع يزخر بها المحيط وتنقلها وسائل الإعلام (تقني الغش في جميع مجالات الحياة، تشغيل الأطفال، الإبادة الجماعية ...) من أجل التوصل إلى وعي نقدي بأهمية القيم.

مرحلة التكفل والإلتزام : تتعلق هذه المرحلة بتأمين الإنضباط القيمي في مجالات القيم، وتبني مناهج التكفل والإلتزام على أساس الممارسة اليومية في النشاط: التلميذ في إطار المدرسة، والعامل في مجال مهنته، التاجر في نطاقه، وذلك من خلال تقنيات المراقبة و توثيق الإختلالات التي تحدث ووضع الشكايات.

مرحلة التغيير : تأتي مرحلة التغيير كتنويع للتكوين في مجال التربية على القيم، فبعد اكتساب القيم والإلتزام بها تأتي مرحلة التغيير على الصعيد الفردي والجماعي.



وهو ما ينسجم مع ما توصل إليه كراثول كراثول Krathwoll من أن تعلم القيم يحدث عبر عمليات متسلسلة على نحو هرمي تتضمن خمسة مستويات هي :

مستوى الإستقبال : ويشير هذا المستوى إلى مرحلة وعي المتعلم، وحساسيته بالمشكلات المحيطة به ورغبته في إستقبالها، وضبط انتباهه، وتوجيهه نحو مشكلات معينة دون غيرها لأهميتها في نظره.

مستوى الإستجابة : ويتعدى المتعلم في هذا المستوى مجرد الإنتباه إلى مجرد الإندماج في الموضوع أو الظاهرة أو النشاط، مع الشعور بالإرتياح لذلك.

مستوى التقييم : ويعطي المتعلم في هذا المستوى قيمة أو تقدير للأشياء أو الظواهر أو الأفكار ويسلك سلوكا متسقا وثابتا إزاء بعض الموضوعات، يجعلنا نستنتج أن لديه قيمة معينة.

مستوى التنظيم : ويعيد تنظيم المتعلم في هذا المستوى العلاقات المتبادلة بين مختلف القيم في منظومة قيمية، مبينا ترتيب هذه القيم ومدى سيادة كل منها على القيم الأخرى.

مستوى الوسم بالقيمة : حيث يستجيب فيه المتعلم استجابة متسقة للمواقف المشحونة بالقيم وفقا للقيم التي يتبناها ويعتقدها، وفي هذا المستوى يتم إصدار السلوك دون استثارة للانفعالات ويوسم بقيمة تدل على نمط سلوكه وحياته، كأن يوصف بالتعاون أو الصدق أو الاندفاع نتيجة للتوافق بين قيمه وسلوكه.

علاقة القيم بالسلوك :

لقد أثارت إشكالية العلاقة بين القيم والسلوك إهتمام الكثير من الباحثين، وقد تم تفسيرها وفق جملة من العوامل وهي :

العوامل الموقفية :

1- **عامل القيم النشطة :** وجد ويليامس (Williams) (1979) أنه يشترط على القيم ذات التأثير على السلوك أن تكون **قيم مفعلة** ، وهو ما يعني وجود علاقة بين القيم على المستوى التصوري وتطبيقاتها في مختلف المواقف ذات الصلة، لأن الأفراد يقومون بتبني قيم معينة إذا حققت لهم الأمن والاستقرار ويقومون بالتخلي عن قيم أخرى إذا كانت هناك عقوبات مؤسسية (الإقصاء، فقدان المكانة الاجتماعية، التهميش ..)

2- **عامل الإمتثال القوي للجماعة :** تفرض الجماعات التي يرتبط بها الفرد خوفا من فقدان الإنتماء والدعم، معايير إجتماعية قوية تفضي إلى أن يكون السلوك الفردي مرتبط بتوقعات هذه الجماعة.

3- **عامل ضغط الوقت :** وهومن العوامل الموقفية التي تلعب دورا في إضعاف علاقة القيم بالسلوك بل وتؤدي إلى أزمة صراع القيم لدى الفرد، وهي تلك المرتبطة بإشكالية ترتيب أولويات القيم .

العوامل الشخصية :

1- تساهم العوامل الشخصية (الشعورية و اللاشعورية) في تنشيط القيم وتفعيلها، إذ أن القيم المهمة بالنسبة للفرد هي تلك الأساسية بالنسبة لصورته عن ذاته (وهي القيم التي تم إستدخالها على

أنها جزء من التعريف النفسي للفرد وجزء من إطاره المرجعي مثل : قيم النظافة، الصدق، المروءة....)

2- يعتبر كل من وعي الفرد بعواقب سلوكه تجاه الآخرين أو إنكاره لمسؤوليته تجاه سلوكه، من عوامل الشخصية المعدلة للعلاقة بين القيم والسلوك .

3- تميل الشخصية المثالية إلى ربط القيم بالسلوك رغم غياب تدعيم المواقف (التدعيم المادي أو المعنوي) وهو ما يفسر أن الأشخاص ذوي الضبط الذاتي ينتجون سلوكيات واتجاهات مناسبة ومتوقعة من طرف المواقف .

4- تعتبر جودة القيم من العوامل المعدلة لعلاقة القيم بالسلوك، لأن القيم الجيدة هي التي تستند إلى تبرير ثقافي ومعرفي، وهو ما يحدد قيمة القيم لدى الفرد ويجعل منها تجهيزات داخلية قوية تعمل كعناصر للمراقبة الداخلية، تكون الإدراك وتحدد السلوك .

- ✓ ما هي صور الضبط الاجتماعي الأكثر تأثيرا في سلوك الأفراد في المجتمع الجزائري ؟
- ✓ على ضوء مكتسباتك السابقة، كيف تفسر عدم انضباط الأفراد الذين لم يستجيبوا لضرورة الحجر المنزلي في زمن وباء كورونا (كوفيد 19) ؟

ملاحظة :

- يرجى إرسال الأعمال المطلوبة في وحدة العادات وال ضبط الاجتماعي على البريد الإلكتروني:

boutaoui2014@Yahoo.com

- ويسعدني إستقبال أسئلتكم وإستفساراتكم .